

مسرح أو.. لا مسرح

□ عبد العال الحامصي

خلال نقده التطبيقي ومقدمته النظرية الضالفة، كثيرا من الأفكار التي يمكن أن تساعد على الوصول إلى صيغة مسرحية يتطرق من لدنا انتعاش المسرح هنا. ومن هذا المنطلق كان الكتاب دعوة لتصفية الحالة المسرحية التي عاناها وجدناها التي بقيت بها نالقدنا حالة المسرح واللامسرح.. فإذا كان مسرحنا الأصوي أو المسرح الرسمي غير قادر على العبور مع العبور.. ومسرحنا غير الأصوي أو المسرح التجاري يحاول أن يعبر فوق العبور.. فالمرئف هنا يقدم اجتباذا للمزاوجة بين دراما المثقفين وبين كوميديا الجماهير في حالة مسرحية واحدة.. تتوافق مع حتمية العبور إلى ما بعد العبور..

ما أكثر ما يشه هذا الكتاب من شارات ضوء على طريق المسرح العربي.. وما أحبط القضايا التي يناقشها. والقضايا التي يطرحها للمناقشة من خلال مقدمته.. ومن خلال نقده التطبيقي.. ولكن أعتقد أن أحبط قضية عالمها هذا الكتاب هي قضية المسرح الكوميدي في مصر، لإخراج المسرح التجاري من أزمنة الرزنة والمستحكة في نفس الوقت.

لأن الضحك وظيفة اجتماعية لا يمكن فصلها عن المجتمع، أوعظنا عن سائر الموضوعات الأخلاقية.. فحني دعوة الفن للفن - كما يقول جلال العشري - نشأت أصلا للحكم على الأشياء بالجمال أو الفصح وليس معنى هذا أنها متحللة من القيم الأخلاقية.. وعلى هذا فإن الكوميديا يجب أن تكون فنا جادا.. أو هي بالضرورة كذلك!!



إذا كان المسرح من أعرق الفنون التي اكتشفها الإنسان.. لتوضيح الرؤية وتكثيفها حول الكون والواقع الإنساني ولضباب الوجود.. وكان من أهم الوسائل الجدلية لبلورة الصراع الإنساني من خلال جميع محاوره.. فإن المسرح سيظل كذلك - مهما تعددت وسائل التعبير وطرائق التوصل - من أهم الأدوات الحضارية لمواكبة المسيرة الإنسانية ومضاجتها ديمومة وصيرورة..

وفي عصرنا لم يعد المسرح رفا حضاريا يحظى به القلة المثقفة أو الممتازة أو الفوقية، بل غدا - كما يقول الناقد المعروف الأستاذ (جلال العشري) - « طرفا في الحوار الدائر مع الواقع، يصوره بمقدار ما يظوره، ويتأثر به بمقدار ما يؤثر فيه: فتنة سببية متبادلة بين المسرح والواقع، كلاهما سبب ونتيجة في آن واحد.. سبب فيما يحدث، ونتيجة لما يقع، وانطلاقا من هذا المفهوم وتأكيذا لأهمية المسرح وضرورته، كان هذا الكتاب الذي قدمه لنا جلال العشري، وأصغرته دار المعارف مؤخرا بعنوان «مسرح أو لا مسرح»، وإذا كان الناقد جلال العشري قد قدم لنا إسهاماته وإجازاته النقدية الناضجة والمنسكة في أكثر من مجال من مجالات الفلسفة والفكر والأدب.. فإن ما كتبه عن المسرح مواكبة لمروره ونظيره لا يجاهاته، يعتبر في الحقيقة من أهم معطياته وإجازاته النقدية..

وفي هذا الكتاب الجديد «مسرح أو لا مسرح» يواصل اجتباذاته النقدية من خلال العروض المسرحية التي شهدتها الساحة منذ معركة العبور إلى شاطئ النصر بعد ساحق النكسة - على حد تعبيره..

ورغم أن الرؤية النقدية هنا في هذا الكتاب قد انبثقت أساسا من خلال حوار مع نصوص موقونة بمرحلتها وظروفها فإن الرؤية النقدية قد تجاوزت ذلك إلى قضايا مستظلل لأمد طويل محورا لأرضية النشاط المسرحي في مصروف عالما العربي، بحثا عن مسرح حقيق تعادل قاتنه دلالة العبور العظيم.. ولقد قدم لنا جلال العشري من

أمريكا وتقرير المصير!!

□ مريم روبين

والذي له كل الحق في تقرير مصيره بحكم القانون الطبيعي وبحكم المواثيق الدولية وبحكم قرارات الجمعية العامة للعديد للأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الفلسطينيين الثابتة والتي لا يمكن التنازل عنها.. التي من أهمها قرار الجمعية العامة رقم ٢٣٣٦ عام ١٩٧٤ والذي أكد من ضمن ما أكدته على حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم دون تدخل خارجي، وفي حقهم في الاستقلال والسيادة.

والإدارة الأمريكية أعلم من غيرها بأنه لا غرابة في مزاعم هذين القنصلين لأنها يهوديان متعصبان للصهيونية. ومعروف عنها لدى فقهاء القانون الدولي بأنها عندما يبحثان أي مشكلة قانونية تتعلق بإسرائيل لا بد وأن تلجأ إلى الحقيقة بين أيديهم كما تلجأ إلى عقلاهما.. وبالتالي.. يشوهان القانون.. والواقع.. ويخلقان المبررات القانونية لتأييد موقف إسرائيل.

فالإدارة الأمريكية تعلم تماما أن حق تقرير المصير ليس بدعة بل أصبح مبدأ ثابتا لا جدال فيه ومعتبرا به من المجتمع الدولي. ومن البديهي أن هذا المبدأ لا يتطوى على الشعب الفلسطيني فقط بل يشمل أرضه وتراثه الوطني بما فيه الثروات الطبيعية التي له السيادة عليها سيادة مطلقة.. فن المهازيل الإسرائيلية أن تخزع إسرائيل لتفسير خاصا للحكم الذاتي إذ تشترط تطبيقه على الشعب الفلسطيني فقط دون الأرض والثروات الطبيعية وأن من حقها التملك التصرف كما يحلو لها بالأرض والماء والثروات الطبيعية. وتعلم أيضا الإدارة الأمريكية أنه لم يسبق في تاريخ الأمم أوف تاريخ القانون الدولي أنه جرى الفصل بين شعب وتراثه الوطني المقسم فيه حتى في أحلك عصور الظلم والديكتاتورية. غير أن إسرائيل بسياساتها التوسعية تجر نفسها مالا يجزيه أية دولة أو أية أمة من الأمم.

وعلى ذلك فالإدارة الأمريكية عليها مسؤولية كبرى وعظيمة.. فيمكنها كقوة أعظم بلاد جدال وإمكانيات لا تعدودة أن تمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه الطبيعي في تقرير مستقبله على تراثه الوطني

من العجب العجيب أن تردد الإدارة الأمريكية بلا أدنى حجل أنه يمكن السماح للفلسطينيين بالمشاركة في تقرير مصيرهم. متجاهلة تماما أن حق تقرير المصير ليس منحة من أية دولة من الدول بل هو حق مطلق وجوهري يستمد من حقهم الطبيعي في أن يقرروا بحرية تامة وضعهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي ومستند أيضا من المادة الأولى والمادة الخامسة والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة اللتين نصتا صراحة على المساواة في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها حق تقرير مصيرها وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا. ولا تدرى كيف تسمح دولة كبرى مثل الولايات المتحدة لنفسها أن تردد مثل هذه المعاني التي تنطوي على تحدي وتضييق لهذا الحق الطبيعي.. متناسبة تاريخيا حينما ناضلت وحاربت ضد الاستعمار البريطاني. فحررت منه وحصلت على استقلالها بينما تنكر على الفلسطينيين حقهم في النضال وإذا كانت الإدارة الأمريكية تستند في موقفها هذا على مزاعم القنصلين الياهو لورباخت وجوليس ستون الجيريين الدوليين في القانون الدولي.. « بأنه بعد حرب ١٩٦٨ أصبح هناك فراغ قانوني في الضفة الغربية بحق لإسرائيل أن تملأه وأصبحت لها السيادة على الضفة. عدا حقها التاريخي المزعوم في الأرض المحتلة فقد تجاهل هذان القنصلان إجماع سكان الضفة في أربعا عام ١٩٤٩ على وحدة الضفتين كما تجاهلا أيضا بصورة خاصة وجود الشعب الفلسطيني داخل الضفة

